وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 08 February, 2026

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

المملكة تخفض سعر النفط الخام لآسيا لأدنى مستوى في خمس سنوات

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

استقرت أسعار النفط على ارتفاع، في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت أمس الأول، معوضةً خسائرها السابقة، مع قلق المتداولين من أن محادثات هذا الأسبوع بين الولايات المتحدة وإيران لن تقلل من خطر نشوب صراع عسكري بين البلدين.

واستقرت العقود الآجلة لخام برنت عند 68.05 دولارًا للبرميل، بزيادة قدرها 50 سنتًا، أو 0.74 %. وأنهى خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تداولات اليوم مرتفعًا 26 سنتًا، أو 0.41 %، ليبلغ 63.55 دولارًا للبرميل.

في تداولات الجلسات السابقة، انخفض كلا المؤشرين القياسيين، لكن خلال جلسة التداول الأمريكية، ارتفع كل من خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بأكثر من دولار واحد للبرميل قبل أن تتراجع المكاسب تدريجيًا نحو التسوية.

وعقدت إيران والولايات المتحدة مفاوضات بوساطة عُمانية في محاولة لتجاوز الخلافات الحادة حول البرنامج النووي الإيراني. وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة «أجين كابيتال»: «نشهد تقلبات مستمرة بشأن الوضع مع إيران. يتحسن الوضع يومًا ما، بل ساعةً بعد ساعة، ثم يسوء في اليوم التالي. إنه قلق بشأن الوضع الراهن المتعلق بإيران». وقال وزير الخارجية الإيراني إن المفاوضين سيعودون إلى عاصمتي بلادهم لإجراء مشاورات، وستُستأنف المحادثات، وقبل بدء المحادثات، أثار غياب التوافق حول جدول أعمال الاجتماع قلق المستثمرين بشأن المخاطر الجيوسياسية، إذ رغبت إيران في التركيز على الملف النووي، بينما فضّلت الولايات المتحدة مناقشة الصواريخ الباليستية الإيرانية ودعمها للجماعات المسلحة في المنطقة.

أي تصعيد للتوتر بين البلدين قد يُعطّل تدفقات النفط، حيث يمرّ نحو خُمس الاستهلاك العالمي عبر مضيق هرمز بين عُمان وإيران، وتُصدّر السعودية والإمارات والكويت والعراق معظم نفطها الخام عبر المضيق، وكذلك إيران، العضو في منظمة أوبك. وإذا تراجعت احتمالات الصراع في المنطقة، فقد تنخفض أسعار النفط أكثر.

وأفادت مصادر تجارية أن صادرات كازاخستان النفطية المُخطط لها قد تنخفض بنسبة تصل إلى 35 % هذا الشهر عبر طريقها الرئيسي عبر روسيا، في ظلّ تعافي حقل تينغيز النفطي العملاق ببطء من الحرائق التي اندلعت في محطات توليد الطاقة في يناير.

وقال محللون إن الأسعار تأثرت أسبوعياً بانخفاض حاد نتيجة عمليات بيع واسعة النطاق في الأسواق، واستمرار التوقعات بوجود فائض في المعروض النفطي. وخفضت السعودية، يوم الخميس، سعر البيع الرسمي لخامها العربي الخفيف إلى آسيا لشهر مارس إلى أدنى مستوى له منذ نحو خمس سنوات، مسجلةً بذلك الشهر الرابع

أنقر هنا للرجوع للأعلى

على التوالي من خفض الأسعار. وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف يوم الجمعة، بعد تقارير نقلت عن وزير الخارجية الإيراني قوله إن المحادثات بين بلاده والولايات المتحدة قد بدأت بداية جيدة.

انخفاضات أسبوعية

وسجلت أسعار النفط الخام القياسية انخفاضات أسبوعية بنسبة 3.4 % و2 % على التوالي، وهو أول انخفاض لها منذ منتصف ديسمبر 2025، حيث توقع المستثمرون انخفاضًا في علاوة المخاطرة، مع جني بعض الأرباح بعد ستة أسابيع متتالية من المكاسب، وتأمل الأسواق أن يُسهم الحوار بين طهران وواشنطن في تخفيف حدة التوترات ومنع اندلاع حرب أوسع نطاقًا، وهو ما دفع المتداولين إلى خفض علاوة المخاطرة على أسعار النفط الخام هذا الأسبوع.

وقال نيكوس تزابوراس، كبير محللي السوق في ترادو دوت كوم: «في ظل هذه الظروف، قد تجد أسعار النفط صعوبة في إيجاد دعم لها دون وجود محفز واضح». ومع ذلك، «لا يمكن استبعاد مخاطر الاضطرابات في الشرق الأوسط، لا سيما حول طرق الشحن الرئيسية، مما قد يُعيد المعنويات سريعًا نحو ارتفاع الأسعار».

وتعززت أسعار النفط الخام في البداية بفعل التوقعات بانخفاض الإمدادات، خاصة مع تسبب الأحوال الجوية القاسية في الولايات المتحدة في تعطيل الإنتاج في جميع أنحاء البلاد. كما ساهم انقطاع الإنتاج في كازاخستان والمخاوف من تصاعد الصراع في الشرق الأوسط في دعم أسعار النفط الخام.

لكن هذا الوضع شهد بعض عمليات جني الأرباح هذا الأسبوع، في حين أثر التراجع الحاد في أسعار السلع الأساسية، وسط ضغوط من الدولار المتجدد، على أسعار النفط أيضاً. وكان الدولار متجهاً نحو أقوى أداء أسبوعي له منذ شهر تقريباً، بعد أن اعتبرت الأسواق كيفن وارش، مرشح الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لرئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي، خياراً أقل ميلاً إلى سياسة نقدية توسعية.

من جانب أخر، كشفت كوبا يوم الجمعة عن خطة شاملة لحماية الخدمات الأساسية وترشيد استهلاك الوقود، في ظل تمسك الحكومة الشيوعية بموقفها الرافض لمحاولة الولايات المتحدة قطع إمدادات النفط عن الجزيرة الكاريبية.

تُعدّ إجراءات التقنين هذه الأولى من نوعها التي تُعلن منذ أن هدد الرئيس دونالد ترمب بفرض رسوم جمركية على المنتجات المتجهة إلى الولايات المتحدة من أي دولة تُصدّر الوقود إلى كوبا، مُلمّحًا إلى أوقات عصيبة تنتظر الكوبيين الذين يُعانون بالفعل من نقص حاد في الغذاء والوقود والدواء.

وأكد وزراء الحكومة أن هذه الإجراءات ستضمن إمدادات الوقود للقطاعات الرئيسية، بما في ذلك الإنتاج الزراعي والتعليم وإمدادات المياه والرعاية الصحية والدفاع.،واتسم وزير التجارة أوسكار بيريز أوليفا بنبرة حازمة وهو يُفصّل خطة الحكومة.

وقال بيريز أوليفا في برنامج إخباري تلفزيوني: «هذه فرصة وتحدٍّ، ونحن على ثقة بأننا سنتجاوزهما. لن ننهار». وقال إن الحكومة ستوفر الوقود لقطاعي السياحة والتصدير، لضمان توفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل البرامج الأساسية الأخرى، مضيفًا: «إذا لم يكن لدينا دخل، فلن نتمكن من تجاوز هذه الأزمة».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأوضح أن السفر الجوي الداخلي والدولي لن يتأثر فورًا بتقنين الوقود، على الرغم من أن السائقين سيلاحظون انخفاضًا في أسعار الوقود حتى يعود الإمداد إلى وضعه الطبيعي. وأعلنت الحكومة أنها ستحمي الموانئ وتضمن توفير الوقود لوسائل النقل الداخلية في محاولة لحماية قطاعي الاستيراد والتصدير في البلاد.

كما أعلن بيريز أوليفا عن خطة طموحة لزراعة 200 ألف هكتار (500 ألف فدان) من الأرز لضمان «جزء مهم من احتياجاتنا»، لكنه أقر بأن نقص الوقود سيدفع البلاد إلى الاعتماد بشكل أكبر على الطاقة المتجددة لتلبية احتياجات الري، وعلى الطاقة الحيوانية لحراثة الحقول.

في تطورات الأسواق، أعلنت النقابة التي تمثل مئات العمال في مصفاة وايتينغ التابعة لشركة بي بي، وهي أكبر مصفاة في الغرب الأوسط الأمريكي، يوم الجمعة أن شركة النفط البريطانية العملاقة لا تنوي الالتزام باتفاقية المفاوضة الجماعية الوطنية للنفط.

يأتي هذا بعد أن اعتمدت نقابة عمال الصلب المتحدة اتفاقية وطنية تم التفاوض عليها مع شركة ماراثون بتروليوم لاستخدامها في العقود المبرمة بين 30 ألف عامل في صناعة النفط ومصافي التكرير ومصانع الكيماويات التابعة لها. يمثل اتحاد عمال الصلب حوالي 800 عامل في مصفاة وايتينغ التي تنتج أنواعًا أساسية من وقود النقل، بما في ذلك البنزين ووقود الديزل ووقود الطائرات.

وقال إريك شولتز، رئيس نقابة عمال الصلب 1-7، في بيان عبر البريد الإلكتروني: «تؤكد شركة بي بي أنها لا تنوي الالتزام ببرنامج المفاوضة الجماعية الوطني للنفط - وهذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

روسيا تدرج بناء محطة طاقة نووية ضمن برنامجها لاستكشاف القمر

روسيا اليوم

أعلن غينادي كراسنيكوف، رئيس أكاديمية العلوم الروسية، أن روسيا أدرجت مشروع بناء محطة طاقة نووية ضمن برنامجها المخصص لاستكشاف القمر.

وقال: "بالطبع نتحدث عن الطاقة النووية، لأن القمر، على عكس المريخ مثلا، يعاني مشكلات كبيرة في إمدادات الطاقة".

وأشار الأكاديمي إلى أن الليل القمري طويل، إذ يمتد لنحو أسبوعين أرضيين، ما يجعل الألواح الشمسية غير قادرة على توليد طاقة كافية.

وأضاف: "عند الحديث عن إنشاء قاعدة قمرية وتشغيل أجهزة روبوتية ضخمة على مدار الساعة، فإن مصدر الطاقة الأكثر جدوى هو، بلا شك، الطاقة النووية".

وأفاد كراسنيكوف بأن أكاديمية العلوم الروسية تعمل على إعداد برنامج متكامل لاستكشاف القمر يمتد حتى عام 2060، في حين صُمِّم البرنامج القمري الحالي ليستمر حتى عام 2036.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كيف تتأثر استثمارات النفط والغاز باتفاقيات السلام؟.. سيناريوهات مستقبلية

الطاقة

تُثير اتفاقيات السلام المحتملة في عدد من الدول المنتجة للطاقة تساؤلات واسعة حول مستقبل استثمارات النفط والغاز، وما إذا كانت عودة الاستقرار ستقود إلى تخمة معروض أو انهيار في الأسعار، أم إلى إعادة توزيع رؤوس الأموال عالميًا ضمن مسارات أكثر تعقيدًا.

في هذا الإطار، أوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن الوصول إلى السلام في دول تعاني صراعات طويلة يفرض نقاشًا عميقًا حول انعكاساته على أسواق الطاقة، بعيدًا عن الانطباعات السطحية التي تروّج لانهيار وشيك للأسعار.

وقال، إن التحليلات المتداولة غالبًا ما تُغفل طبيعة دورة الاستثمار في قطاع الطاقة، مؤكدًا أن استثمارات النفط والغاز لا تتحرك بردود فعل فورية، بل تخضع لعوامل زمنية ومالية وتقنية معقّدة، تجعل أيّ تغيير جذري مسألة طويلة الأمد.

وأشار إلى أن الحديث عن إغراق الأسواق فور توقيع اتفاقيات سلام يتجاهل واقع البنية التحتية المتضررة، والحاجة إلى تمويل ضخم وتقنيات متقدمة، فضلًا عن محدودية قدرة الشركات العالمية على التوسع المتزامن في عدّة دول.

وجاءت تلك التصريحات خلال حلقة من برنامج "أنسيات الطاقة"، الذي يقدّمه أنس الحجي عبر مساحات منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، وجاءت بعنوان "أثر السلام في إيران وفنزويلا وروسيا واليمن والسودان بأسواق النفط والغاز".

السلام في الدول المنتجة

تناول أنس الحجي فرضية التوصل إلى السلام في دول مثل اليمن والسودان، موضحًا أن هذه البلدان، رغم امتلاكها موارد نفطية وغازية، تحتاج إلى كامل إنتاجها تقريبًا لتغطية النمو الاقتصادي المتوقع بعد الاستقرار، ما ينفي سيناريو الإغراق السريع للأسواق.

وأضاف أن اليمن -على سبيل المثال- كان من مصدّري الغاز المسال قبل الحرب، إلّا أن أيّ عودة للإنتاج ستترافق مع طلب محلي مرتفع، تجعل تأثير استثمارات النفط والغاز هناك محدودًا على السوق العالمية في المدى المنظور.

وأشار إلى أن السودان يواجه وضعًا مشابهًا، إذ إن موارده الحالية لا تكفي إلّا بالكاد لدعم عملية إعادة الإعمار، ما يعني أن الفوائض التصديرية لن تكون بالحجم الذي يتخيّله بعضهم.

أسعار النفط

وأكد أنس الحجي أن الحديث عن انهيار أسعار النفط بسبب السلام في هذه الدول يفتقر إلى الدقة، لأن الكميات المحتملة لا تمثّل تهديدًا حقيقيًا لتوازن السوق، خصوصًا مع استمرار نمو الطلب العالمي.

وفي السياق نفسه، شدد على أن استثمارات النفط والغاز في بيئات خارجة من نزاعات تحتاج إلى سنوات حتى تصل

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إلى طاقتها القصوى، وهو ما يمنح الأسواق الوقت الكافي لامتصاص أيّ زيادات تدريجية.

وأوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة أن السلام في حدّ ذاته لا يُنتج نفطًا أو غازًا، بل يفتح الباب لمسار طويل من العمل والاستثمار، تحكمه اعتبارات اقتصادية لا سياسية فقط.

إيران وفنزويلا وروسيا.. معضلة التمويل والزمن

انتقل أنس الحجي إلى إيران وفنزويلا وروسيا، موضحًا أن هذه الدول تمتلك طاقات كبيرة، لكن المشكلة الأساسية لا تكمن في الموارد، بل في القدرة على جذب استثمارات النفط والغاز في وقت متزامن، في ظل محدودية السيولة العالمية.

وأوضح أن زيادة إنتاج النفط والغاز في إيران أو فنزويلا أو روسيا تحتاج إلى وقت طويل، حتى في حال الانفتاح الكامل، بسبب الحاجة إلى تقنيات غربية وتمويل ضخم وإعادة تأهيل الحقول والبنية التحتية.

وأشار إلى أن التحدي الحقيقي يتمثل في غياب الأموال الكافية لدى الشركات والبنوك للاستثمار بجميع هذه الدول في آن واحد، ما يعني نشوء منافسة بينها على جذب رأس المال المتاح.

إنتاج النفط في فنزويلا

بئر نفطية تديرها شركة النفط الفنزويلية - الصورة من وكالة رويترز

وتطرّق أنس الحجي إلى حالة فنزويلا، موضّحًا أن المشكلة التي واجهها ترمب تتمثل في الحاجة إلى نحو 20 مليار دولار خلال مدة قصيرة، متسائلًا عن مصادر هذا التمويل ومن سيتحمّل عبئه.

وبيّنَ أن أيّ تدفُّق نحو استثمارات النفط والغاز في فنزويلا سيقابله سحب لرؤوس أموال من مناطق أخرى مثل النفط الصخري الأميركي أو البرازيل أو نيجيريا، ما يجعل الزيادة في الإنتاج تعويضية لا إضافية.

وأكد خبير اقتصادات الطاقة العالمية أن هذا التحول في استثمارات النفط والغاز يعني أن أثر ارتفاع إنتاج دولة ما سيكون محدودًا بالأسعار، لأنه يأتي على حساب إنتاج مناطق أخرى، وليس إضافةً صافية للسوق.

الطلب العالمي والنضوب

أوضح أنس الحجي أن التركيز على جانب العرض فقط يُعدّ قراءة ناقصة، فالطلب العالمي على النفط سيواصل النمو خلال السنوات المقبلة، بالتوازي مع تراجع الإنتاج الطبيعي بسبب معدلات النضوب المرتفعة.

وأشار إلى أنه بعد 5 سنوات من الآن، قد ينمو الطلب العالمي على النفط الخام بأكثر من خمسة ملايين برميل يوميًا، في حين ستؤدي معدلات النضوب إلى فقدان أكثر من عشرين مليون برميل يوميًا من الإنتاج العالمي.

ذروة الطلب على النفط

وأضاف خبير اقتصادات الطاقة أن السوق، في هذه الحالة، ستحتاج إلى نحو 25 مليون برميل جديدة يوميًا من النفط الخام، وهو ما يجعل أيّ زيادات محتملة من دول السلام ضرورية لتوازن السوق، لا سببًا لانهياره.

وأكد أن استثمارات النفط والغاز المرتقبة حتى في أفضل السيناريوهات لن تغطي سوى جزء محدود من هذا العجز المتوقع، ما يعزز فرضية استمرار قوة الأسعار مستقبلًا.

وتطرّق إلى تقديرات أوبك التي تشير للحاجة إلى نحو 18 تريليون دولار من الاستثمارات في قطاع النفط حتى عام 2050، إذ يرى أن هذه الأرقام تكشف حجم الفجوة بين الطموحات والواقع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وختم بتأكيد أن ما يُروَّج له حول تراجع أهمية النفط غير دقيق، فغياب الاستثمارات الكافية واستمرار الطلب لعقود مقبلة يعنيان أن استثمارات النفط والغاز ستبقى عنصرًا حاسمًا في معادلة الطاقة العالمية، مع أسعار مرشّحة للبقاء مرتفعة على المدى الطويل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

منها فرض قيود على الوقود... كوبا تقر إجراءات لمواجهة أزمة الطاقة

الشرق الأوسط

أعلنت الحكومة الكوبية مجموعة من الإجراءات لمواجهة أزمة الطاقة الحادة التي تعاني البلاد منها في ظل الضغوط الأميركية، من ضمنها اعتماد أسبوع عمل من أربعة أيام، والانتقال إلى العمل عن بُعد، وصولاً إلى إغلاق فنادق.

وقال نائب رئيس الوزراء أوسكار بيريز أوليفا فراغا، متحدثاً للتلفزيون الرسمي، إن هذه الضغوط «تدفعنا إلى اتخاذ سلسلة من القرارات، هدفها الأول ضمان الاستمرار لبلادنا، وتأمين الخدمات الأساسيّة من دون التخلي عن التطوير».

وأوضح محاطاً بعدد من الوزراء، ولا سيما وزراء العمل، والتربية، والمواصلات، أن «الوقود سيخصص لحماية الخدمات الأساسية للمواطنين، والنشاطات الاقتصادية الضرورية».

ومن بين التدابير المعلنة خفض أسبوع العمل إلى أربعة أيام في الإدارات الرسمية، وشركات الدولة، والعمل عن بُعد، وفرض قيود على بيع الوقود، والحدّ من خدمة الحافلات، والقطارات، فضلاً عن إغلاق بعض المرافق السياحية بصورة مؤقتة.

وفي مجال التربية، سيتم تقليص مدة الحصص الدراسية اليومية، وسيجري التعليم في الجامعات وفق نظام شبه حضوري.

وقال موظف في مصرف، وفقاً لـ«وكالة الصحافة الفرنسية»، طالباً عدم كشف اسمه: «في مكان عملي، طلبوا من الجميع العودة إلى منازلهم لمدة شهر»، موضحاً أنه بموجب التدابير المعلنة الجمعة سيواصل تلقي أجره الكامل لمدة شهر على الأقل.

وقال بيريز أوليفا فراغا، إن هذه التدابير ستسمح بادخار الوقود لاستخدامه في «إنتاج الطعام وتوليد الكهرباء» وستتيح «الحفاظ على النشاطات الأساسية التي تدر عملات أجنبية».

لكنّه أكّد أنه سيتم الحفاظ على الاستثمارات في الطاقات المتجددة، وأن البلاد ستواصل جهودها لزيادة إنتاج النفط الوطني الذي يمثل 30 في المائة من استهلاكها.

وأقامت كوبا 49 محطة كهروضوئيّة عبر البلاد خلال العام 2025، ما سمح برفع إنتاج الطاقة الشمسية من 3 في المائة قبل عامين إلى 10 في المائة حالياً.

«مرحلة عصيبة»

وكان الرئيس ميغيل دياز كانيل قال الخميس خلال مؤتمر صحافي نقله التلفزيون إن البلاد البالغ عدد سكانها 9.6 مليون نسمة تمر بـ«مرحلة عصيبة».

وأوضح أن الحكومة اعتمدت «مرجعية» هي التوجيهات التي أصدرها الزعيم السابق فيدل كاسترو خلال سنوات الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي أعقبت انهيار الاتحاد

أنقر هنا للرجوع للأعلى

السوفياتي، الحليف الأكبر لكوبا، في 1991.

ولا يزال العديد من الكوبيين يذكرون تلك «المرحلة الخاصة» التي شهدت انقطاع التيار لنحو 15 ساعة في اليوم، ونقصاً في المواد الغذائية، وتوقف مصانع عن العمل، وشوارع مقفرة، أو خالية إلا من الدراجات الهوائية.

وبدأ اقتصاد الجزيرة الخاضعة لحظر أميركي مستمر منذ العام 1962، ينتعش اعتباراً من 1997، مستفيداً من تنمية السياحة، والاستثمارات الأجنبية.

وفي العام 2000، وقعت البلاد اتفاق تعاون مع فنزويلا في عهد الرئيس هوغو تشافيز (1999-2013) نص على إمدادها بالنفط مقابل إرسال هافانا أطباء، وأساتذة، وغيرهم من المهنيين.

إلا أن هذه الإمدادات توقفت بالكامل بعدما قبضت قوات خاصة أميركية على الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو خلال عملية نفذتها في مطلع يناير (كانون الثاني) في كاراكاس، فيما شدد الرئيس الأميركي دونالد ترمب الضغط على الجزيرة الشيوعية التي تعاني أزمة اقتصادية حادة مستمرة منذ ست سنوات.

ووقع ترمب مرسوماً ينص على إمكانية فرض رسوم جمركية مشددة على الدول التي تبيع النفط لهافانا. كما أكد أن المكسيك التي تمدّ كوبا بالنفط منذ 2023 ستوقف إمداداتها.

وتبرر واشنطن سياستها هذه مؤكدة أن الجزيرة التي تبعد 150 كيلومتراً فقط عن سواحل ولاية فلوريدا تشكل «خطراً استثنائياً» على الأمن القومي الأميركي.

وتتهم الحكومة الكوبية واشنطن التي لا تخفي رغبتها في أن يتغير النظام في هافانا بالسعي لـ«خنق» اقتصادها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

توقف كافة محطات الطاقة النووية في أوكرانيا عن توليد الكهرباء

روسيا اليوم

أفاد المكتب الصحفي لشركة الطاقة الأوكرانية "أوكرينيرغو" بأن جميع المحطات الكهروذرية الموجودة في الأراضي التي تسيطر عليها أوكرانيا اضطرت للتوقف عن توليد الكهرباء.

وجاء في بيان المكتب: "اضطرت جميع محطات الطاقة النووية في المنطقة الخاضعة لسيطرة القوات الأوكرانية، لوقف عمليات توليد الكهرباء".

وأشارت شركة "أوكرينيرغو" إلى أن أعمال الصيانة والإصلاح قد بدأت في محطات الطاقة المتضررة.

في وقت سابق، أفاد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، بانخفاض ملحوظ في توليد الكهرباء في محطات الطاقة النووية الأوكرانية.

ووفقا للمعلومات المتوفرة، كانت أوكرانيا تملك قبل بدء العملية العسكرية الخاصة، أربع محطات طاقة نووية عاملة، إلا أن إحداها، وهي محطة زابوروجيه تقع في المنطقة التي حررها الجيش الروسي.

وأما المحطات الثلاث الباقية فهي: محطة جنوب أوكرانيا للطاقة النووية وتقع في مقاطعة نيكولايف على بعد 350 جنوب العاصمة كييف. والثانية هي محطة خملنيتسكي للطاقة النووية وتقع في مقاطعة خملنيتسكي ، والثالثة هي محطة نووية تقع في فاراش، بمقاطعة ريفنا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مسار احتجاز الكربون وتخزينه في 2026.. تقدم مطرد رغم العقبات

الطاقة

من المتوقع أن يشهد قطاع احتجاز الكربون وتخزينه في 2026 تحولًا ملموسًا، في ظل الضغوط المستمرة للحدّ من الانبعاثات.

وتبرز تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه واستعماله كونها عنصرًا أساسيًا في الأهداف المناخية، خاصةً في القطاعات التي يصعب خفض انبعاثاتها، مثل الأسمنت والصلب والصناعات الثقيلة.

وأظهر تقرير حديث -اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)- أن احتجاز الكربون وتخزينه في 2026 يُحرز تقدّمًا مطّردًا رغم العقبات السياسية والجيوسياسية المستمرة، نظرًا لتعقيد عملية توسيع سلاسل التوريد التي تمتد على مدار سنوات.

ويرى أن عام 2026 سيكون محوريًا لمواءمة سلسلة القيمة وسط تفاوت الدعم السياسي، مع التركيز على خفض التكاليف، والزخم الواضح على جانب العرض.

سلاسل القيمة بقطاع احتجاز الكربون وتخزينه في 2026

سلّط التقرير الصادر عن بنك الاستثمار الهولندي "آي إن جي" الضوء على التحول بقطاع احتجاز الكربون وتخزينه في 2026، حيث يتجه نحو التقدم المتكامل بين مراحل الاحتجاز والنقل والتخزين.

وجاء ذلك بعد سنوات من عمل كل مرحلة بمعزل عن الأخرى، ما كان يضاعف المخاطر ويخلق معضلة تتمثل في تردُّد الجهات المسبّبة للانبعاثات في الاستثمار بتقنيات الاحتجاز دون ضمانات بشأن النقل والتخزين، بينما امتنع مشغّلو النقل والتخزين عن توسيع قدراتهم دون التزامات مؤكدة بالاحتجاز.

وأوضح التقرير أن القطاع يتجه نحو تقسيم أوضح للأدوار، حيث يركّز المتسببون في الانبعاثات على تشغيل مرافق الاحتجاز الخاصة بهم، في حين تتولى شركات متخصصة إدارة النقل والتخزين.

وبدأ هذا النموذج يتبلور في مختلف المناطق، منها المملكة المتحدة والنرويج وهولندا، مع اختلاف الأطر السياسية الداعمة.

ورغم وضوح هذه النماذج المحلية، يحتاج المستثمرون إلى فهم أعمق للسياسات وهيكل المخاطر في كل منطقة، إذ تتباين المخاطر والعوائد وفقًا لتفضيلات الجهات المختلفة ضمن سلسلة التوريد.

ويوضح الرسم البياني التالي -من إعداد وحدة أبحاث الطاقة- قدرات احتجاز الكربون واستعماله وتخزينه عالميًا (2014-2024):

أنقر هنا للرجوع للأعلى

قدرات احتجاز الكربون واستعماله وتخزينه عالميًا (2014-2024)

تركيز احتجاز الكربون وتخزينه في 2026 على خفض التكاليف

أشار التقرير إلى أن قطاع احتجاز الكربون وتخزينه في 2026 سيميل إلى التركيز على خفض التكاليف، حيث أظهرت السنوات الأخيرة أن تكلفة احتجاز الكربون ونقله وتخزينه كانت أعلى من التوقعات الأولية، إذ تتراوح بين 50 و300 يورو (60-358 دولارًا) للطن.

*(اليورو = 1.19 دولارًا أميركيًا).

وتشكّل التكاليف عقبة أكبر من التحديات التقنية أمام تبنّي هذه التقنيات، حيث تتراوح تكاليف المشروعات بين 100 و250 دولارًا، مع كون الإيثانول والأمونيا الأقل تكلفة والأسمنت والصلب الأعلى تكلفة.

وتجعل هذه التكاليف القطاع معتمدًا على الدعم الحكومي والحوافز لضمان استدامة المشروعات وجذب المستثمرين.

وتشير شركة الاستشارات "دي إن في" إلى أن تكاليف الإنفاق الرأسمالي قد تنخفض بنسبة 14% بحلول 2030، وربما تصل إلى 40% بحلول 2050، بفضل اقتصادات الحجم، والتصميم الموحد، وتطور تقنيات احتجاز الكربون.

ومع ذلك، فإن هذه المكاسب تنطبق غالبًا على المنشآت الجديدة، في حين يمثّل تحديث المنشآت القديمة تحديًا صعبًا بسبب قصر عمرها التشغيلي المتبقي، ما يحدّ من قدرة المستثمرين على استرداد التكاليف.

وأضاف التقرير أن تقليص تكاليف احتجاز الكربون وتخزينه في 2026 يواجه تحديًا، إذ يعتمد على إستراتيجية الكتل التي تجمع عدّة مستفيدين في مواقع متقاربة لتحقيق اقتصادات الحجم وتقليل المخاطر الناتجة عن البنية التحتية غير المستغلة.

ومع ذلك، يطرح هذا النهج مفاضلات سياسية صعبة، إذ قد يؤدي ذلك إلى إبطاء تقدم مناطق أخرى بحاجة إلى تقليل الانبعاثات.

وتتفاقم الأوضاع نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة التي تهدد الصناعات التنافسية عالميًا، بينما قد يؤدي إشراك صناعات متركزة إقليميًا إلى زيادة التكاليف الإجمالية للقطاع.

لذا، سيحتاج صنّاع السياسات في 2026 إلى اتخاذ قرارات واضحة لتوجيه السوق، وإلّا سيضطر المشاركون في القطاع إلى احتساب هذه المخاطر ضمن تسعير تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه في مختلف القطاعات والمشروعات.

تحديات الطلب بقطاع احتجاز الكربون وتخزينه في 2026

رغم زخم قطاع احتجاز الكربون وتخزينه في 2026 على جانب العرض، مع تقدّم ملحوظ في مرافق النقل والتخزين والتي غالبًا بدعم حكومي، ما يزال الطلب يمثّل تحديًا.

وأضاف التقرير أن تأمين التزامات الصناعات الثقيلة بتبني التقنية يظل التحدي الأكبر، إذ تشير التقديرات إلى أن أوروبا بحلول 2030 ستتمتع بسعة نقل الكربون وتخزين تفوق قدرة احتجازه.

ويستلزم ذلك تنسيقًا أكبر بين الجهات المسببة للانبعاثات ومشغّلي البنية التحتية لضمان أقصى استفادة من

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاستثمارات.

وتشكّل ضمانات الطلب عبر قوانين خفض كثافة الكربون أو الالتزام بالمنتجات الصديقة للبيئة خطوة لتعزيز جدوى هذه التقنيات.

كما يواجه القطاع تحديًا في تفاوت مدة العقود، حيث تسعى الجهات المسببة للانبعاثات لإبرام عقود قصيرة المدى، بينما يفضل مشغّلو البنية التحتية التزامات طويلة لضمان استدامة أصولهم، وهو ما قد يقتضي وجود وسيط حكومي لتحمُّل مخاطر مدة العقود.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إنتاج الهيدروجين على متن السفن.. أول دليل تنظيمي

الطاقة

يشهد إنتاج الهيدروجين على متن السفن تطورات جديدة؛ استجابة للطلب المتزايد على أنواع الوقود البديلة.

وحظيت التقنية بإعلان أول دليل للإرشادات يُنظّم معايير السلامة، أصدرته هيئة التصنيف البحري لويدز ريجستر (LIoyed's Register)، وتابعت منصة الطاقة المتخصصة تفاصيله.

وركّز الدليل على إرشادات تنظّم على 4 محاور رئيسة للصناعة وعملية الإنتاج، ما يشكّل سابقة مهمة لقطاع النقل البحري وأهداف خفض الانبعاثات.

ويساعد نشر الإنتاج للبحري في التغلب على تحديات سلسلة التوريد والتخزين، إذ يوفر وسيلة آمنة ومستدامة للتخلص من الكربون على متن السفن.

تقنية إنتاج الهيدروجين على متن السفن
تتضمن توجيهات "لويدز ريجستر" لإنتاج الهيدروجين على متن السفن، تحديد:

تصميم المولدات.
اعتبارات السلامة.
كيفية التركيب على السفن.
كيفية دمجها مع أنظمة التشغيل العاملة.
التنسيق بين المتطلبات البرية للإنتاج، والبيئة البحرية.

ويشمل كل بند تفصيلات حول كيفية التطبيق في: معدّات الدعم، وغرف إنتاج الوقود، وغرف التهوية، وإجراءات الحماية من الحرائق أو الانفجارات المحتملة.

وتعدّ هذه المعايير أولى التوجيهات ذات الصلة بهذا القطاع، جاءت لتلبية الطلب على دمج أنواع الوقود البديلة (مثل: الغاز المسال، والميثانول، والأمونيا) في عملية الإنتاج.

وتعود عملية إنتاج الهيدروجين بحريًا بالنفع على مالكي السفن، إذ تساعد في الاستغناء عن:

أنظمة التخزين (سواء هيدروجين مضغوط، أو مسال).
متطلبات مساحات التخزين الكبيرة.
تطوير البنية التحتية للتزود بالوقود.
ورغم إنجاز الخطوة التنظيمية، والتخلص من المتطلبات السابق ذكرها، فإن لوائح "لويدز ريجستر" سلّطت الضوء على تخوُّف رئيس من إنتاج الهيدروجين على متن السفن، يتمثل في الجمع بين غازين (أو أكثر من نوع وقود).

تقييم المخاطر
اعتمدت "لويدز ريجستر" إطارها التنظيمي بهدف تقييم مخاطر إنتاج الهيدروجين على متن السفن.

ولمحاكاة الواقعية وتعزيز اليقين، استعانت المؤسسة بالمعايير المتّبعة لكل من: خلايا الوقود، وأنواع الوقود سريع الاشتعال.

سوق الهيدروجين

أنقر هنا للرجوع للأعلى

سوق الهيدروجين

ومـن شـأن إقـرار إرشـادات الإنتـاج ومعـاييره تسريـع وتيرة إنجاز مشروعـات السـفن الجديـدة، ومنح الموافقات للخطط محـل التطويـر، بحسـب مـا نشره موقـع أوفشـور إنرجـي.

وكان مالكـو السـفن والمطـورون في أحـواض البنـاء يطالبـون بإصـدار هـذه التوجيهـات لتجـاوز العقبـات التقنيـة العالقـة، واسـتكمال الموافقـات، واتخـاذ قـرارات الاسـتثمار النهـائي.

وأكـد كـبير متخـصصي تقنيـة خلايـا الوقـود، المديـر التـقني لـدى "لويـدز ريجـستر"، تومـاس بايـر، أن الإطـار والتوجيهـات المحـددة تمثّـل توضيحـات لدعـم نقـل المشروعـات مـن "الفكـرة" إلى "الإنجـاز"، لكـن هـذا لا يـعني إلغـاء الحاجـة إلى لوائـح رسـمية.

ويـأتي إنتـاج الهيـدروجين بحريًـا بهـذه الطريقـة ضمـن المسـارات الرائـدة، لدعـم الاسـتعمال الفعـال والآمـن للوقـود بوصفـه نـاقلًا للطاقـة، حسـب وصـف "لويـدز ريجـستر" في بيـان بموقعهـا الرسـمي.

أنـقـر هـنـا للرجـوع للأعـلى

شكرًا.